منظمات العمل الأهلي في قطاع غزة في مواجهة أزمة التمويل الخارجي

تشهد منظمات العمل الأهلي الفلسطيني في قطاع غزة قلقا متزايدا بشأن قضية التمويل الخارجي، فهناك تراجع واضح في التمويل الخارجي للأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك تمويل المنظمات الأهلية خلال عام ٢٠١٦، حيث ساهمت بتفاقم الازمة الإنسانية في قطاع غزة. على مدار الأشهر الماضية قامت شبكة المنظمات الاهلية بمتابعة العجز المالي الذي يواجه المنظمات الاهلية في القطاع وبخاصة الأعضاء في الشبكة وتداعياته على واقع ودور المنظمات الاهلية حيث تم القيام بإجراء استطلاع متضمن مجموع أسئلة أرسلت الى أعضاء الشبكة، كما قام الزميل تيسير محيسن بمراجعة نتائج الاستطلاع وتحليلها ومراجعة التقارير والادبيات ذات العلاقة.

وأظهرت نتائج استطلاع الرأي الذي نفذته الشبكة خلال عام ٢٠١٧ بأن ٦٩٪ من المنظمات غير قادرة على تغطية مصاريفها.

كما أظهرت النتائج أيضا بأن مشكلة عجز التمويل تؤثر على جودة الخدمات المقدمة بدرجة عالية بنسبة ٥٤٪، بدرجة متوسطة بنسبة ٢٩٪، أما تأثيرها بدرجة قليلة فجاء بنسبة ١٧٪، ويتمثل هذا التأثير بشكل رئيسي اما بتقليص الخدمات المقدمة للمستفيدين أو تقليص عدد المستفيدين من الخدمات المقدمة.

"عجز التمويل أدى إلى نقص حاد في الخدمة المقدمة للمزارعين وخاصة المشاريع الموجهة لفقراء المزارعين، حيث توقف برنامج سنوي للجمعية وهو عبارة عن زراعة المناطق الحدودية بالمحاصيل الحقلية، حيث كان يعتمد على هذا البرنامج مئات المزارعين في محافظتي خانيونس ورفح، ومن جانب آخر ضعف المشاريع الإغاثية التي تستهدف فقراء الأسر وخاصة في المناطق الريفية".

(جمعية المزارعين الفلسطينيين،٢٠١٧)

إجراءات وتدابير مواجهة الأزمة:

ولمواجهة مشكلة عجز التمويل اتخذت بعض المنظمات تدابير عدة فحسب نتائج الاستطلاع فإن ٣٠٪ من المنظمات الأهلية التي شاركت في الاستطلاع قلصت نفقاتها التشغيلية، ٢٦٪ تبحث عن مصادر تمويل بديلة (جديدة)، ٢٢٪ قلصت من رواتب العاملين وعددهم، ١٨٪ تفكر في إيجاد مصادر تمويل ذاتي، في حين ٤٪ من المنظمات اتخذت تدابير أخرى.

كما أظهرت نتائج الاستطلاع **أهم الأسباب وراء أزمة التمويل** والتي تشمل:

- الحصار الإسرائيلي.
- النزاعات الإقليمية.
- الانقسام الفلسطيني الداخلي.
- التغيرات في سياسات الممولين.
- عدم توفر مصادر تمويل ذاتية.

بالإضافة الى أسباب أخرى (انسحاب بعض الوكالات وإغلاق مكاتبها أو تقليص عملها، الحصار المالي في إطار الضغوط الممارسة على قطاع غزة، توقف عقود بيع الخدمة مع الحكومة.....).

"بسبب العجز المالي اعتمدنا على نظام النسبة والعقود المؤقتة لسد شواغر متعددة بالمؤسسة والمشاريع، وحاول جاهدا الاعتماد على سياسة المتطوعين"

(اتحاد لجان العمل الصحي، ٢٠١٧)

"تم الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين الأساسيين نظرا لعجز التمويل"

(جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي،٢٠١٧)

توصيات عامة لمواجهة الأزمة:

لضمان استمرار المنظمات الأهلية في القيام بأدوارها الوطنية والديموقراطية والتنموية في تعزيز صمود سبل العيش واستدامة الموارد والتعبئة الاجتماعية، نوصي بتبني السياسات والإجراءات العامة التالية:

أولاً: البدء في حوار مع السلطة الفلسطينية ومع القطاع الخاص حول الأدوار المنوطة بكل طرف من أجل تنسيق الأدواروتكاثفها وبناء شراكات حقيقية.

ثانياً: إعادة تصنيف مصادر التمويل ارتباطا بالحقوق الثابتة وشروطه السياسية والتركيز على التمويل التضامني وربط التمويل الإنساني بأبعاده التنموية من ناحية والوطنية من ناحية ثانية.

ثالثاً: إعادة صياغة رؤية شاملة للعمل الأهلي ومضامينه الوطنية والمجتمعية في استقلال كامل عن منظومة المعونة الخارجية. هذا يعني إعادة الاعتبار لمجتمع الصمود بالاستثمار في الموارد المحلية وتعبئتها.

رابعاً: البحث عن مصادر تمويل بديلة أو إضافية حول العالم وبناء شراكات تدعم في هذا الاتجاه.

خامساً: التواصل مع الجهات المانحة المختلفة وإعادة الأولوية لتعزيز ودعم المنظمات الاهلية.